سم ومنه يعلم ان ما يفعله العوام من تنويق الحيطان والابواب
بدم الاضحية حرام قوله وغيره يشمل الغيران دمي لكن اطلاق الروض
على عذرة بطريق التغليب قوله اراد به النجاسة المتوسطة
اي فذكر ال بوال والارواث مثال ولذا عطف سم عليها قوله
وكل نجس غير معفو عنه قال بقرينة قوله ولا يعفى عن شيء من
النجاسات الخ قوله وامره عطف على حديث من قوله لحديث كانت
الخ يجب انه الصفاتها اي بعد ان الة جرمها قوله الا ما عسر
وضابطه قرصة ثلاث مرات مع الاستعانة الاتية قل قوله في محل واحد
اي ومن نجاسة واحدة قوله الا ان تعينت ان قلت حيث اوجبتم
الاستعانة في زوال الاثر بما توقف زوالها عليه فما محل قولهم يعفى
عن اللون او الريح دون الطعم مع استواء الكل في وجوب ان الة الاثر
وان توقف على غير الماء فالجواب انه يجب الاستعانة بما ذكر في الجميع
ثم ان لم يزل بذلك وبقي اللون او الريح حكمنا بالطهارة وان بقيا معا او
بقي الطعم وحده عفي عنه فقط لان الذي يصير طاهرا ويترتب على ذلك
انا اذا قلنا بالطهارة وقدر بعد ذلك على ان الة لم تجب وان قلنا بالعفو
وجبت قوله ومرطة الخ بيان لكيفية الغسل وقوله على المحل متعلق
بعسر وبقوله وقد فر من طهره اي المتصل وقوله طهره الثاني اي
طهر المنفصل ولعلم ان طهر الغسالة يستلزم طهر المحل دون
العكس كما قاله قل قوله خروجا على الخلاف اي خلاف ابي حنيفة
قوله او لم تنفصل اي وقد طهر المحل ولم تتغير ولم يزد الوزن
بتقدير انفصالها فتامل قوله نقلا من البحر مراده الماء المنتقل
من محل الى اخر من البحر او غيره قل قوله حكم بنجاسته اي ان تيقن
ان تلك الرائحة او اللون او الطعم من الزبل وان لم يعلم بنجاسته
كما يعلم مما بعده قل وحاصل المعتمد كما يؤخذ من حج انه في
الماء المنتقل من البحر ونحوه حكم بالنجاسة الا ان احتمل انه من
قرية جافية وفي الماء الذي في الزير اي اذا وجد فيه طعم او ريح بول
ثبتت بحكم بالطهارة الا ان وجد سبب يحال عليه النجاسة فاحفظ
قوله وهذه المسئلة اي مسئلة الماء المنتقل من البحر بالصفة
المذكورة قوله مما تعم بها البلوى فيه اشارة للعفو هو اج اي فيعفى عن
الما

الما المذكور وظاهره وان تيقن ان تلك الاوصاف من الزبل قوله لوضوح
الفرق وهو ان هنا سببا يحال عليه النجاسة وهو انه عهد بول
الابل في الماء عند برك لها للاستقاء بخلاف روح الخمر فقد يكون بدون
وصوله للجوف او بالكراه او نسيان قوله الا بول الخ البول قيد اول هـ
والصبي اي الذكر قيد ثان والذي لم يأكل الطعام قيد ثالث وقبل
مضي حولين قيد رابع قوله الطعام ليس قيدا او المراد به غير
اللبن حتى المائل بفعلم لفظ الطعام قوله قبل مضي حولين اي
تقريبا فلا يضر نقص يوم او يومين اج والصواب قول ابن شرف
فلا يضر نحو زيادة يومين وعجب من انفصاله فلا يجب نزعه
اجتنانه والظرف اعني قبل متعلق بقوله بول اي بول الكائن قبل
مضي حولين فلو بال بعدهما لم يكف النضح ولعلم يأكل شيأ قوله
الخ وهو لحد صبيه وقع منهم ذلك تظهم بعضهم بقول له
قد بال في حجر النبي اطغال حسن حسين بن الزبير بالواو كذا سلما
ابن هشام وابن لم قيس جافي الختام قوله من ان الة صفاته اي
ولو بالنضح المذكور اما الجرم فلا بد من ان الة قبل ذلك قال تم وعبارة
اصل آل وصفة لم يطعم ولم يشرب سوى اللبن هـ ثم قال وقضية
كلامهم انه لا فرق بين لبن امه او غيرها وهو ما يجده الا سنوي
خلافا للاذرعي في لبن الشاة ونحوها والابن اللبن النجس
والطاهر خلافا للزركشي قوله من الدم الخ حاصل مسائل الدم والقيح
بالنظر للعفو وعدمه انها ثلاثة اقسام الاول ما لا يعفى عنه
مطلقا اي قليلا او كثيرا وهو المغلظ او ما تعدى بنضحه به وما
اختلط بأجنبي على ما يأتي والثاني ما يعفى عن قليله دون
كثيره وهو الدم الاجنبي والقيح الاجنبي اذا لم يكن من مغلظ ولم
يتعد بنضحه به والثالث الدم والقيح غير الاجنبيين كدم الدماميل
والقروح والبثرات ونحوها فيعفى عن كثيره كما يعفى عن قليله
وان انتشر للحاجة ما لم يكن بفعله او بجامد محله والا عفي عن
القليل قوله وسئله الصديد وهو ما رقيق مختلط بدم قبل ان تغلظ
المدة قوله وكذا الواخذ ما اجنبيا الخ اي للون ذلك بفعله تعديا
وخرج به دم البثرات ونحوها فيعفى عن قليله بفعله كما يعفى

Copyrighting University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)